

الاتفاقيات التجارية والاستثمار التفضيلية (PTIAs) ودورها في تعزيز الصادرات البينية

دراسة تحليلية لمنطقة التجارة العربية الحرة PAFTA-

Preferential Trade and Investment Agreements (PTIAs) and their role in promoting intra-exports
-An analytical study of the Arab Free Trade Area PAFTA

رشاش عباسية²

وكال الدراجي^{1*}

¹مخبر تسيير المؤسسات، جامعة الجيلالي ليايس -سيدي بلعباس (الجزائر)

derradji.oukkal@dl.univ-sba.dz

²مخبر تسيير المؤسسات، جامعة الجيلالي ليايس -سيدي بلعباس (الجزائر)

rechach2004@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2024/11/25

تاريخ الاستلام: 2024/09/01

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة الدور الذي تلعبه اتفاقيات التجارة والاستثمار التفضيلية (PTIAs) في تعزيز الصادرات لدول منطقة التجارة الحرة العربية، وكذلك تحليل واقع التجارة والاستثمار البيني العربي، ورصد اهم التحديات التي تواجه التطبيق الأمثل للاتفاقية التفضيلية العربية. وجاءت النتائج متوافقة مع الفرضيات، بحيث كان التأثير الإيجابي للاتفاقية التفضيلية العربية على الاستثمارات والصادرات، ووصلت الزيادة في التجارة البينية الى 3.9 % كمعدل سنوي في فترة (2018-2022)، وارتفع في عدد المشاريع البينية بنسبة 19.6% لسنة 2023، ورغم دخول اتفاقية التحرير الكامل منذ 2005 تبقي الصادرات البينية دون المستوى المطلوب وتمثل فقط 13% من حجم الصادرات الكلية للدول العربية بسبب ارتفاع التدابير غير جمركية، وسطحية الاتفاقية.

الكلمات المفتاحية: تجارة؛ استثمار؛ بينية؛ بافتا؛ صادرات بينية.

تصنيف JEL: Q56; F51

Abstract:

This research paper aims to study the role played by preferential trade and investment agreements (PTIAs) in promoting exports to the countries of the Arab Free Trade Area as well as to analyze the reality of intra-Arab trade and investment, and to monitor the most important challenges facing the optimal implementation of the Arab preferential agreement

The results were consistent with hypotheses so that the positive impact of the Arab Preferential Agreement was on investments and exports. The increase in intra-trade reached 3.9% as annual rate in the period (2018-2022) and an increase in the number of intra-projects by 19.6% in 2023. Despite the entry into full liberalization of the agreement since 2005 inter-exports remain below the required level and represent only 13% of the total of exports of the Arab countries due to the increase in non-tariff measures and the superficiality of the agreement.

Keywords: Trade; Investment; intra; PAFTA; intra-exports

Jel Classification Codes ; Q56; F51

1. مقدمة:

ان التفسيرات النظرية للاتفاقيات التفضيلية /الإقليمية هي جزء من النظريات المفسرة للتجارة الدولية، حيث تعتمد في غالبيتها على فروض وأدوات تحليل التجارة الدولية، وبالعودة الى عمل جاكوب فينر Jacob Viner سنة 1950 ونظريته الاتحادات الجمركية، والتي تشكل الجوهر النظري للاتفاقيات التفضيلية، حيث بني فينر نظريته على عدة فروض مستمدة من المدرسة النيوكلاسيكية والمعبر عنه في نموذج (هكشر وأولين) (1933) B.Ohlin (1919) R.Heksher لنسب عناصر الإنتاج ، واكتسبت هذه النظرية زخماً كبيراً لان التحليل يتم في إطار اليات السوق ومنهج رأسمالي وحرية التجارة، ولأنها كذلك تهتم بالآثار الاقتصادية لاتفاقيات التفضيلية التجارية والاستثمارية على الإنتاج والتصدير ، ويعتبر نموذج فينر الإطار النظري لتحليل أي نظام تمييزي جغرافي.

والبحث في العلاقة بين اتفاقيات التفضيلية التجارية والتدفقات لاستثمارية، نجد ان اتفاقيات التجارة التفضيلية لها تأثير قوى على مكان وحجم استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج، فالتوصل الى اتفاقي تجاري تفضيلي عميق وواسع النطاق، يسمح بطريقة او باخري في زيادة التدفق التجاري والاستثماري البيني بين شركاء اتفاقية التجارة التفضيلية، وتكمن أهمية دراسة اتفاقيات الاستثمارية ضمن اتفاقيات التجارة التفضيلية في كون اتفاقيات الاستثمارية تلعب دور كبير في زيادة وتشجيع الصادرات والتبادل التجاري بصفة عامة، وفي كونها تفضيلية أي تمييزية بصفة خاصة، وهو ما طلق عليه (Kindleberger 1966) مصطلح «خلق الاستثمار» (Blomstrom, 1997, p. 06)، ومن جهة اخري تلعب الاتفاقيات التجارية التفضيلية دوراً حاسماً في تنشيط الاستثمار المحلي وجلب الاستثمارات الأجنبية، فزيادة حجم السوق وحمائته بتعريف جمركية خارجية يدفع بالمستثمرين الى توطين استثماراتهم، والتركيز على تصدير السلع والخدمات.

والدول العربية أدركت مسار اتفاقيات التجارة التفضيلية مبكراً، تزامناً مع تأسيس هيكل الجامعة العربية، ففي سنة 1957 اقر المجلس الاقتصادي تابع للجامعة العربية، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وفي نفس السنة تم ابرام اتفاقية تسهيل التبادل التجاري العربي، وكلل مسار التكامل العربي بتجربة انشاء منطقة التجارة الحرة العربية The Pan-Arab Free Trade Area (بافتا - PAFTA)، وهي اتفاق متعدد الأطراف لتحرير السلع ذات المنشأ العربي.

1.1. الإشكالية: ميلاد اتفاقية التجارة الحرة العربية ودخولها حيز التنفيذ سنة 1998، انحصرت في تسهيل انتقال السلع فقط، ولم تكن بالمعمق والنطاق المطلوبين مقارنة مع اتفاقيات الجيل الحديث، مثل اتفاقية شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي (TTIP) 2019 (Transatlantic Trade and Investment Partnership) واتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ The Trans-Pacific Partnership (TPP) 2016، فلم تحتوي على احكام خاصة بالخدمات والاستثمار والمنافسة والملكية الفكرية وعدة مجالات اخري، فالاتفاقية الخدمات لم يتم الاتفاق بشأنها الا مع نهاية 2019، والاتفاقية الخاصة بأحكام الاستثمار سنة 2013، وتهدف الاتفاقية إلى زيادة التجارة و الاستثمارات البينية للدول العربية، مما يطرح عدة تساؤلات عن التأخر في الاتفاق على احكام الاستثمار، والبحث في الآثار المحتملة لهذه اتفاقية لتعزيز الصادرات البينية، وانطلاقاً مما سبق تبرز مشكلة الدراسة من خلال التساؤل التالي:

كيف تساهم اتفاقية التجارة والاستثمار التفضيلية (PTIAS) في تعزيز الصادرات البينية داخل منطقة التجارة الحرة العربية؟

2.1. فرضيات الدراسة: استندت الدراسة الى الفرضيات التالية:

- ✓ اتفاقيات التفضيلية للتجارة والاستثمار توفر بيئة جذابة للتجارة والاستثمار الأجنبي، من خلال المزايا التفضيلية والضمانات الممنوحة للأعضاء الاتفاقية مقابل الطرف الثالث؛
- ✓ تساهم اتفاقيات التجارة التفضيلية بشكل إيجابي في زيادة الإنتاج وتنوعه، ومن ثمَّ تعزيز الصادرات البينية بين دول العربية.

3.1. اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى الالمام بالجوانب التالية:

- ✓ الالمام بالدراسات النظرية لمفهوم اتفاقيات التفضيلية واحكام الاستثمار؛
- ✓ رصد وتحليل كيفية مساهمة اتفاقية التجارة والاستثمارية في زيادة وتعزيز الصادرات البينية العربية؛
- ✓ دراسة واقع التبادل التجاري والاستثماري في منطقة التجارة الحرة العربية.

4.1. اهمية الدراسة:

تكمُن أهمية الدراسة في ان موضوع التجارة والاستثمار البيني يكتسي أهمية قصوى، فتلجأ الدول العربية الي توسيع وتعميق نطاق اتفاقيتها للتجارة الحرة، من خلال تضمين اتفاقية التفضيلية للتجارة العربية لعدة مجالات مثل الاستثمار والمنافسة وحل النزاعات، بهدف تعزيز صادراتها البينية.

5.1. منهجية البحث:

من اجل دراسة التأصيل النظري للاتفاقيات التفضيلية في مجال التجارة والاستثمار البيني، تم استعمال المنهج الوصفي، كما فرض البحث استعمال المنهج التحليلي للبيانات المتعلقة بالاستثمارات والتجارة البينية بين الدول العربية وتأثيرها على أداء الصادرات البينية العربية.

6.1. هيكل الدراسة: لدراسة الموضوع والإجابة على التساؤل الرئيسي، تم تقسيم الدراسة الى 03 محاور:

- ✓ ادبيات الاتفاقيات التجارية والاستثمار التفضيلية (PTIAs) ؛
- ✓ مساهمة الاتفاقية التجارية والاستثمارية في زيادة وتعزيز الصادرات البينية
- ✓ رصد وتحليل مساهمة الاتفاقية التجارية والاستثمارية في تعزيز الصادرات البينية العربية، ليختتم البحث ببعض النتائج والتوصيات.

7.1. دراسات السابقة: مما لا شك فيه ان الكثير من الباحثين تناولوا دور التجارة والاستثمارات في زيادة الإنتاج ورفع معدلات التنمية،

ودراسات اخري تناولت الاستثمار وزيادة الصادرات وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على جانب مكمل، هو الاتفاقيات التفضيلية في شطرها المتعلق بأحكام التجارة والاستثمار البيني وعلاقته بزيادة التصدير وسنحاول من خلال هذا الجدول تلخيص اهم الدراسات:

الاتفاقيات التجارية والاستثمار التفضيلية (PTIAs) ودورها في تعزيز الصادرات البينية-دراسة تحليلية لمنطقة التجارة العربية الحرة PAFTA-
وكال الدراجي / رشاش عباسية

اسم الباحث	عنوان الدراسة	سنة	النتائج
Ronen, Eyal	Article : Beyond the Initial Export Boost: The Erosion of Trade Agreement Benefits	2024	تحظى اتفاقيات التجارة التفضيلية (PTAs) باستحسان واسع النطاق لقدرتها على تخفيف عيوب السوق وتوسيع فرص التصدير، لكن لفترة محدودة وتتلاشي بسبب سرعة تغير ظروف الاقتصادية
Meydan Freezone and Meydan Road and Nad Al Sheba	Article: Export Promotion: Encouraging Balanced Trade for Economic Growth	2024	الاتفاقيات التفضيلية لها فوائد، منها صياغة شروط والأحكام التي تم التفاوض عليها لتحقيق أقصى قدر من فعاليتها والوصول إلى الأسواق، مواءمة المعايير، حل المنازعات، والشمولية، وكذلك يمكن لهذه الاتفاقيات أن تخلق بيئة مواتية لترويج الصادرات.
دكرو ري آيات صلاح	مقال: أثر سياسات التنويع الاقتصادي على صياغة استراتيجيات وبرامج وطنية لريادة الأعمال في المملكة العربية،	2024	توصل الباحث ان دعم ريادة الاعمال والاستثمار في قطاعات جديدة غير النفط، مثل الصناعة والزراعة والسياحة، من شأنه زيادة تنافسية المشروعات وتنويع الاقتصادي وفق رؤية المملكة 2030
جمال قاسم واخرون	مقال: التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: الواقع والتحديات	2023	تتميز الصادرات العربية بالتركيز وعدم التنوع، على اعتبار قطاع الطاقة من أكبر المساهمين في الناتج المحلي والصادرات لهذه المجموعة، بالنسبة للجزائر، يشير الى تراجع هذا المؤشر في السنوات الأخيرة بسبب سياسة الحكومة المتبعة والتي تهدف الى تنويع الإنتاج والصادرات خارج المحروقات.
Camara Obeng, and Michael Tutu Boadu, and Ewura Adwoa	Article : Deep preferential trade agreements and export efficiency in Ghana: Do institutions matter	2023	توصلوا الى انه عند انضمام دولة الى اتفاقية تفضيلية، تتطلب اهتماما محليا قويا، والنتيجة مؤسسات محلية عالية الجودة، تلعب دورا أساسا في تسهيل قدرة الاتفاقيات التفضيلية على تعزيز أداء وكفاءة الصادرات
بوزانة ايمن، حمدوش وفا،	مقال: واقع بيئة وجاذبية الاستثمار في الدول العربية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2011-2020،	2022	في الدول العربية ساهمت عدة ظروف، إقليمية ودولية في خلق بيئة غير صحية لمناخ الاستثمار، بسبب انطلاق حركات الربيع العربي 2011 وحالة عدم الاستقرار، ثم زادت الازمات حدة بظهور جائحة كوفيد وإجراءات الاغلاق التام، حيث فقد الاستثمار 40% من قيمته سنة 2020.

الاتفاقيات التجارية والاستثمار التفضيلية (PTIAs) ودورها في تعزيز الصادرات البينية-دراسة تحليلية لمنطقة التجارة العربية الحرة PAFTA-
وكال الدراجي / رشاش عباسية

النتائج تشير الى وجود قيود أعلى في الخدمات اللوجيستكية والنقل اثرت سلبا على أسعارها، اما بالنسبة للتدابير المفروضة على FDI كان التأثير اقل خصوصا بالنسبة لدول OECD، ولكن أكثر حدة بالنسبة لدول الناشئة (بدرجات متباينة بين الدول الافريقية	2022	Thèse de doctorat :Non-Tariff Barriers in services Trade ,Foreign Direct investment and International Trade	Amara Zongo
النتائج تؤكد أن البلدان النامية من المرجح أن تتمتع بقدر أعظم من الرخاء الاقتصادي عندما تتزامن إصلاحات الاستثمار والتجارة، فإن هذا يعني ضمناً أن الحكومات الفقيرة لابد أن تدرس بعناية اتفاقيات التجارة التفضيلية التي تريدها	2010	Article : A BIT is better than a lot: Bilateral investment treaties and preferential trade	Tobin, Jennifer, and Marc. Busch
توصل الى نتيجة هي: ان التفاوض من اجل اتفاقية استثمارية تفضيلية يعد مقياس لقياس نضج الدولة المستضيفة بما يكفي لدخول في مفاوضات تجارية تفضيلية معقدة	2010	.Article: Bilateral investment treaties and preferential trade agreements: Is a BIT really better than a lot?	Lauge Skovgaard Poulsen
في هذه الدراسة قام رتشارد بتحليل آثار التغيرات التمييزية الجغرافية في الحواجز التجارية (PTAs) والمكاسب من الانضمام الى الاتحاد الأوروبي. وبناء نموذج مطور لنظرية الاتحاد الجمركي لفينر.	1960	Article :The theory of customs unions: A general survey	Lipsey, Richard G

2. ادبيات اتفاقيات التجارة والاستثمار التفضيلية (PTIAs)

1.2. تحديد مصطلح اتفاقيات التفضيلية

من خلال البحث في ادبيات التكامل والتفضيل التجاري، نجد اتفاقيات التفضيلية والمشار إليها باللغة الإنجليزية Preferential Trade Agreements (PTAs) والاتفاقيات التجارية الحرة والمشار لها باللغة الإنجليزية Free Trade Agreements (FTAs) لهما نفس التعريف والاجراء ، حيث يري (Kalpana Tokas, 2018) كلاهما عبارة عن اتفاق بين دولتين او اكثر على الغاء التعريفات والرسوم الجمركية على التجارة والاستثمار (Tokas, 2018, p. 02)، لكن بصفة تبادلية و ليست أحادية الجانب (لوكال أمال و مجاني ، 2017، صفحة 06). او هي «سياسات تمييزية تتضمن تحرير التجارة مع مجموعة محدودة من الشركاء» (جليل و رشاش ، 2023، الصفحات 145-130) ويستثني من هذا التعريف المصطلح المستعمل من قبل المنظمة العالمية للتجارة ويسمى بأفضليات أحادية الجانب (نظام الافضليات المعمم GSP) والذي يرمز له بنفس الاختصار الاتفاقيات التجارية التفضيلية (PTA)، في المقابل (OMC) تستعمل مصطلح اتفاقيات التجارة الإقليمية (RTAs) (Alschnner, Seiermann, & Skougarevskiy, 2017, p. 03) للدلالة على اتفاقيات التفضيلية التبادلية. حيث يتم اعتماد تسمية منطقة التجارة الحرة العربية The Pan-Arab Free Trade Area (بافتا - PAFTA) كاتفاقية تجارية تفضيلية تبادلية بين الدول العربية الموقعة عليها.

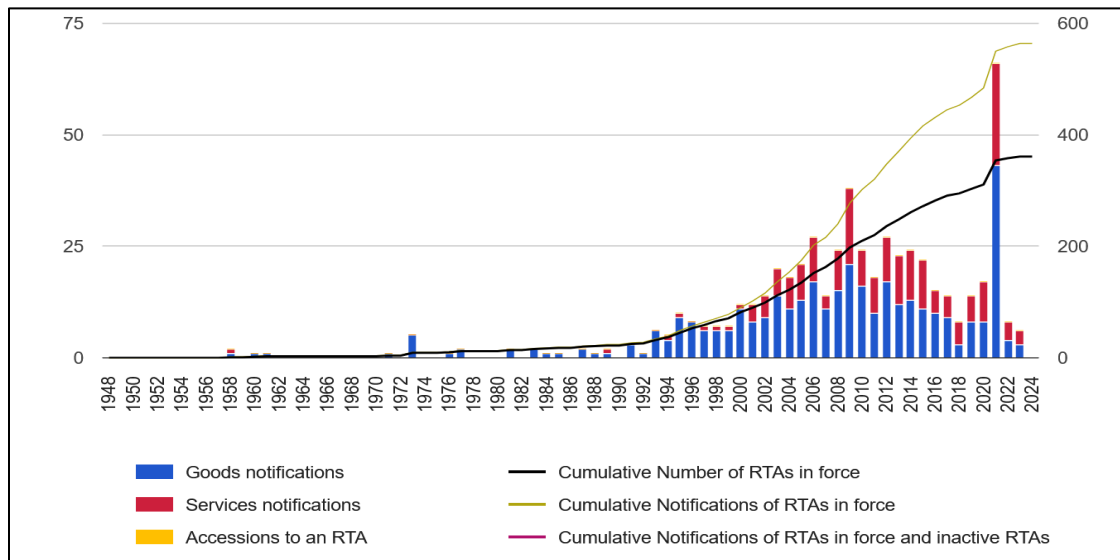
2.2. تطور اتفاقيات التجارة التفضيلية

يمكن الإشارة ان التأسيس النظري للاتفاقيات التجارية التفضيلية (PTAs) او ما يصطلح عليه الاتفاقيات التجارية الإقليمية (RTAs) في بعض المراجع وتصنيفات (OMC)، لم يظهر قبل الخمسينيات من القرن الماضي، ويمكن ان نقسم التحليل النظري للاتفاقيات التفضيلية الإقليمية الى مرحلتين هما:

✓ **المرحلة الاولى:** ويشار اليها بالتحليل الساكن للاتفاقيات التفضيلية، ولدت المحاولات الاولى في عمل جاكوب فينر Jacob Viner سنة 1950، حيث تعبر هذه المحاولة منهجا أوليا للأدبيات اللاحقة ، الا ان اول نموذج تجريبي للتداول التفضيلي قدمه جيمس ميد (1955) James Meade ، والذي نشر فيما بعد باسم نظرية الاتحادات الجمركية، وتلته عدة دراسات لاحقة من أمثال (Lipsey 1958)، (Vanek 1965)، (McMillan and McCann 1981)، (Kenen, 1997, p. 57)، وظهرت في نفس الفترة كذلك عدة مساهمات خصوصا من طرف المهتمين بالدراسات التكامل الإقليمي التقليدي من أمثال بيلا بالاسا Bela Belassa وماخلوب Machlup وبول كروجمان P. Krugman، وتميزت هذه المرحلة بتحليل الاتفاقيات وتقييمها وفق مفهومين لفينر Viner (خلق التجارة) و(تحويل التجارة) لتحقيق الرفاه الاجتماعي (أحمد ، 2010، صفحة 15).

✓ **المرحلة الثانية:** ويشار اليها بالتحليل الديناميكي للاتفاقيات التفضيلية والتي تميزت بتقييم اثار الاتفاقيات التفضيلية باستعمال المسار الزمني، أي ديناميكية الميزة النسبية وبعدها الميزة التنافسية، والجدل القائم بينها وبين التحرير التجاري المتعدد الأطراف لمنظمة العالمية للتجارة ومن ابرز المساهمين نجد (Bhagwati 1991) الذي قدم مفهومي «احجار الزاوية cornerstones واحجار العثرة stumbling blocks» (Mevel-Bidaux, 2019, p. 02).

الشكل 1: تطور عدد اتفاقيات التفضيلية / الإقليمية 1948-2024



Sources: (World Trade Organization, 2024, p. 12)

3.2. اتفاقيات الاستثمار باعتبارها اتفاقيات تفضيلية

يفترض كل من (Jennifer. Tobin و Marc. Busch 2010) ان توقيع الدول لاتفاقيات التجارية التفضيلية أولاً قبل توقيع اتفاقيات استثمارية، هو توفير الحماية استثماراتها وخفض تكاليف التجارة، بمعنى اخر ان الاتفاقيات التفضيلية هي دعم لاتفاقيات الاستثمار، وتمنحها الوصول التفضيلي للأسواق، وأضفا ان الاتفاقيات الاستثمار الثنائية (BITs) تنص على منح المستثمرين الأجانب معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك الممنوحة للآخرين في الخارج أو في الداخل؛ وتسهيل دخول وخروج أموال الشركات، كما يجب ان تنص على تسوية منازعات الاستثمار امام طرف ثالث (Tobin & Marc, 2010, pp. 1-42) .

ووسع (Lauge Skovgaard Poulsen 2010) مفهوم كل من توبين وبوش الى ان البلدان المتقدمة تميل الى توقيع الاتفاقيات التجارية التفضيلية، ليس فقط من اجل الحماية وخفض التكاليف بل ان الاتفاقيات التجارية التفضيلية الحديثة، تتضمن فصول خاصة بحماية الاستثمار، ان الجيل الجديد من الاتفاقيات التجارية التفضيلية يهتم بشكل كبير بالسلوك الاستراتيجي للشركات فيما يخص قرارات التدويل الخاصة بها، حيث تهتم الدراسات النظرية الحديثة للاتفاقيات التفضيلية، بالعلاقة بين الوصول التفضيلي للأسواق، المعلومات حول الأسواق المحلية المقدمة لشركات دول الأعضاء وبين استراتيجية تدويل الشركات المحلية، فيري كل من (Rodriguez-Clare 2005) و (Schmitt 1990) ان الاتفاقيات التفضيلية تلعب دور كبيراً في تأثير على استراتيجية تدويل الشركات (Skovgaard & Lauge 2010, p. 03) ، وتم صياغة هذه الفكرة في شكل نموذج يحتوي على متغيرات وسيطية التي من خلالها تؤثر الاتفاقيات التفضيلية على استراتيجية التدويل، وشكل التالي يظهر هذه المتغيرات.

الشكل 2: تأثير اتفاقيات التجارة التفضيلية على تنوع تدويل الشركات والإنتاج



Source : (Hafeez Siddiqui & , et al., 2014, p. 58)

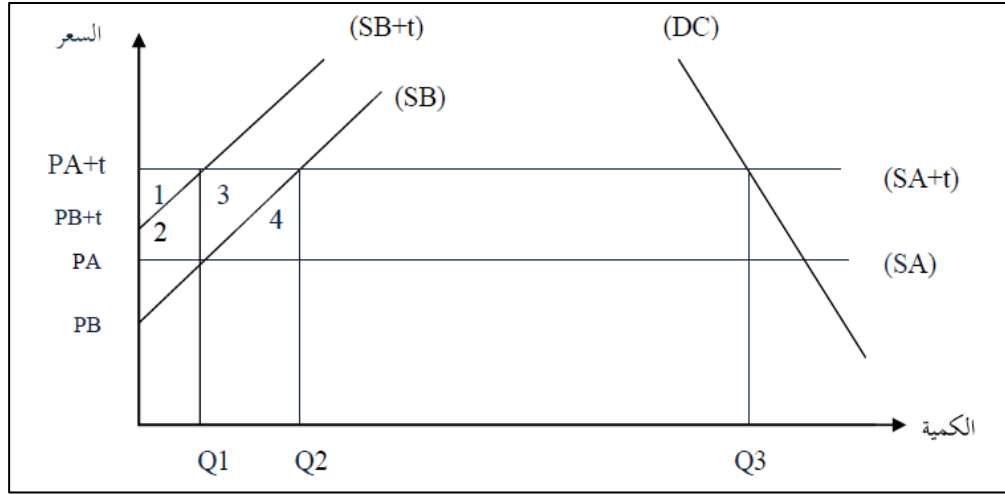
3. مساهمة الاتفاقيات التجارية والاستثمارية في زيادة وتعزيز الصادرات البينية

1.3. التجارة البينية في ظل اتفاقية تجارية واستثمارية تفضيلية

الاتفاقيات التجارية والاستثمار التفضيلية (PTIAs) ودورها في تعزيز الصادرات البينية-دراسة تحليلية لمنطقة التجارة العربية الحرة PAFTA-
وكال الدراجي / رشاش عباسية

النموذج يفترض وجود ثلاث دول (A.B.C) تتمتع كل دولة بطلب وعرض على سلع متجانسة في الصناعة المعينة (X)، الدولة (A.B) تفرض تعريفية خارجية على واردات السلع من الدولة (C)، بسعر (PA+t و PB+t) على التوالي، أي تقسيم المشتريات (Schiff & L. Alan , 2003, p. 57).

الشكل 3: تأثير الاتفاقية التفضيلية في التجارة البينية والصادرات



Source: (Schiff & L. Alan , 2003, p. 57)

عند إقامة اتفاقية تمييزية بين الدولتين، ترتفع صادرات الدولة (B) الي Q2، في منحنى الطلب الدولة (C) عند كمية Q3، ومن المفروض ان تغطيه الدولة A عند عرض (SA+t)، الدولة (A) هي المصدر الاساسي للتوريد بقيمة مساحة (3Q Q2) وهي التي تحدد السعر، وإذا لم يتغير النمط الاستهلاكي والإنتاجي في الدولة (C)، لن تكون هناك مكاسب من الاتفاقية التفضيلية، وتتحول المساحة 1، 2، 3، 4 من عائدات الجمارك بالنسبة للدولة (C)، الى تكاليف مدفوعة لمنتجي الدولة (B)، ويحسب مقدار الخسارة الدولة (C) بناء على قيمة التعريفية الجمركية، والتحويل في التجارة بين (A.B) ومقدار المساحة (3Q Q2)، هذا يعني ان هذا لأثر التحويلي في التجارة، يكون له اثار سلبية على الرفاهية

2.3. الاثار الاتفاقيات التفضيلية التجارية والاستثمارية على قرار التصدير

يؤثر تشكيل اتفاقية تفضيلية على قرار الشركة المحلية التصدير إلى سوق الاعضاء وفق النموذج والشرط التالي: حيث:

$$PPTA + K > PH + M \quad (\text{Hafeez Siddiqui \& , et al., 2014, p. 58})$$

✓ (PPTA): تكلفة الإنتاج في سوق الاتفاقية التفضيلية؛

✓ (PH): تكلفة الإنتاج في السوق المحلية للدولة (H)؛

✓ (K): يمثل معامل التأثير المرتبط بمكتسبات الشركة في الابتكار (الأصول المعرفية) التي تعطيها الميزة التنافسية؛

✓ (M): يمثل تكاليف التصدير مثل التعريفية الجمركية والنقل والشحن... الخ

في حالة تشكيل اتفاقية تجارية تفضيلية تصبح الاسواق الداخلية أكبر وبالتالي تشجع الشركات المحلية لدخول الاسواق الخارجية، ولكن هذا القرار يتوقف على المعامل (K)، فهو المحدد الرئيسي لقرار التدويل حيث يرتبط بالتفوق التكنولوجي والميزة التنافسية، فيصبح اتفاقية

تفضيلية مع ميزة تنافسية أكبر من سعر محلي مع مجموع تكاليف التصدير، والمحصلة كلما كان معامل الأصول المعرفية (K) كبيراً، ويمنح الميزة التنافسية ومدعم باتفاقية تجارية تفضيلية، تتخذ الشركة قرار دخول الأسواق وكثافة الصادرات، ويرى (Hossain 2012) في دراسته لاتفاقية دول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)، حيث سماها اقتصاد المعرفة (K-economy)، فقد لاحظ زيادة معدلات الإنتاج الصناعي الموجه للتصدير، وصادرات التكنولوجيا المتقدمة، وان معامل المعرفة (K) يغير طبيعة وممارسات الاقتصادية المحلية والدولية (Hossain, 2012, p. 47)، والنتيجة ان اتفاقيات الاستثمار التفضيلية والاتفاقيات التجارية التفضيلية يساعدان بشكل خاص على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خصوصاً الاستثمار الموجه للتصدير، ومن جهة اخرى ان الاتفاقيات الاستثمارية التفضيلية لها أثر ايجابي على فرض الوصول الى اتفاق تجاري تفضيل.

4. رصد وتحليل مساهمة الاتفاقية التجارية والاستثمارية في زيادة وتعزيز الصادرات البينية العربية؛

1.4. واقع التجارة والخدمات البينية في منطقة التجارة الحرة العربية

ان مفهوم التجارة البينية يعني كل ما هو صادرات وواردات بين دول، تجمعهم اتفاقية تفضيلية، ومن الناحية النظرية، تقضي التجارة البينية الى اثريين خلق التجارة او تحويل التجارة وفق تحليل فينر 1950، وعموما قطاع الصادرات في الدول العربية يتسم بالتركيز، حيث يمثل قطاع النفط والغاز حصة الأسد من الإنتاج والتصدير في غالبية الدول العربية، وتسعى الدول العربية الى تعظيم تجارتها البينية من خلال عقد اتفاقيات مختلفة، أبرزها اتفاقية التجارة الحرة العربية (بافتا)، لتسهيل الانسياب التجاري ودعم الصادرات من خلال الغاء الحواجز الجمركية والتقليل من القيود والتدابير غير الجمركية. وبشكل عام استمر تحسن أداء التجارة العربية البينية داخل منطقة بافتا بعد صدمة كوفيد 19، كما يظهر الجدول التالي

الجدول 1: أداء التجارة العربية البينية 2018-2022 (مليار دولار)

معدل التغير 5 سنوات	القيمة (مليار دولار أمريكي)					البنود
	2022	2021	2020	2019	2018	
3.2	127.6	114.0	97.0	112.8	112.6	متوسط التجارة البينية العربية
3.9	130.5	116.9	99.5	113.1	112.1	الصادرات البينية العربية
2.5	124.7	111.1	94.5	112.5	113.1	الواردات البينية العربية

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 160)

باستثناء سنة 2020 حققت التجارة العربية البينية سوى في الصادرات او الواردات تحسن، وواصلت ارتفاعها بمعدل إيجابي رغم ما شهده العالم من أزمات جيوسياسية او صحية وما رافقها من إجراءات الاغلاق، حيث:

✓ الصادرات البينية: بلغت الصادرات البينية 112.1 مليار دولار سنة 2018، لتتكشف خلال سنة 2020 بسبب القيود المفروضة نتيجة لجائحة كوفيد 19، ومع بداية سنة 2021 عرف القطاع السلعي العربي انتعاش مدعوم بالاستقرار السياسي الذي عرفته المنطقة ليصل الى 116.9 و130.5 لسنتي 2021، 2022 على التوالي،

✓ الواردات: كان تأثير كوفيد 19 كبيرا جدا على الواردات البينية بسبب ظروف الاغلاق العام وتقييد حركة التجارة والنقل لتسجل 94 مليار نهاية سنة 2020 والتي كانت 113.1 مليار سنة 2018، ومع نهاية سنة 2021 عرفت التبادلات السلعية العربية انتعاشا كبيرا لتسجل 124.7 مليار دولار نهاية 2022، بمعدل سنوي 2.5%. وبالنسبة اتجاهات التجارة البينية داخل اتفاقية بافتا، فالاتجاهات التجارة البينية العربية، تتميز بخاصية الجوار، أي ان غالبية الدول العربية تحبذ التبادل البيني مع دول الجوار والقريبة جغرافيا، فنحو 62.2% من صادرات البينية للإمارات تتركز في السعودية وعمان والكويت، اما صادرات تونس استحوذت كل من الجزائر والمغرب وليبيا على نحو 91% من صادراتها في إطار الاتفاقية التفضيلية بافتا، وصادرات السودان تركزت في كل من الامارات ومصر والسعودية بحوالي 96.4%، و في احسن الأحوال لم تتعدى نسبة التجارة البينية العربي من مجموع التجارة العربية مع العالم 13% (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتظام الصادرات ضمان، 2024، الصفحات 23-24)، والجدول التالي يبين الاتجاهات وتمركز التجارة البينية في منطقة بافتا.

الجدول 2: ترتيب استحواذ الدول العربية على التجارة البينية في منطقة بافتا لسنة 2023

ترتيب 2023	الدول	%الصادرات	ترتيب 2023	الدول	%الواردات
1.	الامارات	50	1.	الامارات	27,9
2.	السعودية	18,1	2.	السعودية	17,2
3.	سلطنة عمان	6,7	3.	سلطنة عمان	9,6
4.	البحرين	5,4	4.	مصر	8,1
5.	مصر	4,4	5.	الكويت	4,8
6.	الكويت	3,9	6.	البحرين	4,7
7.	قطر	2,5	7.	العراق	4,1
8.	الأردن	1,7	8.	الأردن	3,7
9.	السودان	1,1	9.	الجزائر	2,9
10.	تونس	1	10.	اليمن	2,8
11.	العراق	0,9	11.	المغرب	2,7
12.	لبنان	0,8	12.	ليبيا	2,6
13.	ليبيا	0,8	13.	تونس	1,9
14.	الجزائر	0,8	14.	لبنان	1,7
15.	المغرب	0,8	15.	السودان	1,4
16.	جيبوتي	0,5	16.	قطر	1,1
17.	سوريا	0,4	17.	جيبوتي	1
18.	اليمن	0,2	18.	سوريا	0,7

الاتفاقيات التجارية والاستثمار التفضيلية (PTIAs) ودورها في تعزيز الصادرات البينية-دراسة تحليلية لمنطقة التجارة العربية الحرة PAFTA-
وكال الدراجي / رشاش عباسية

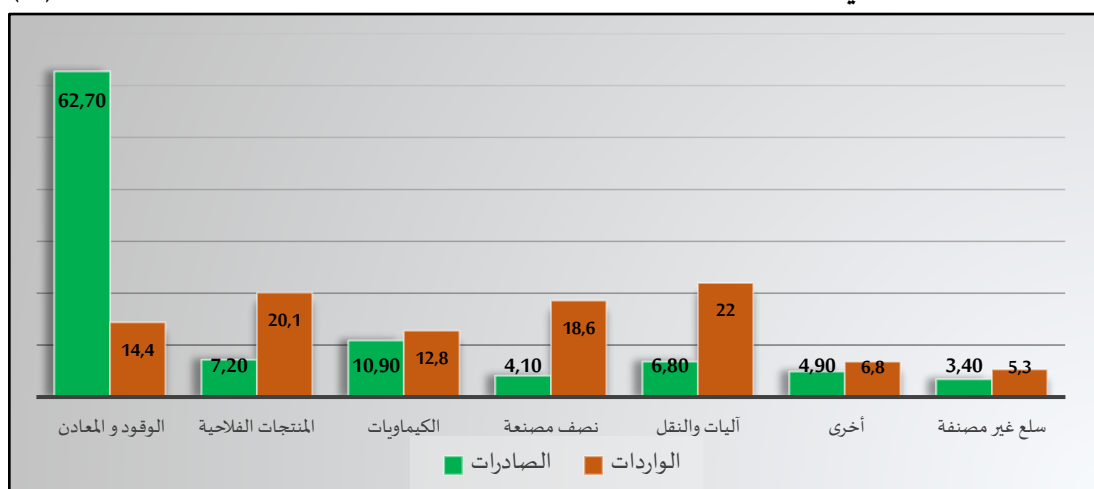
0,6	موريتانيا	.19	0,1	فلسطين	.19
0,4	فلسطين	.20	0	موريتانيا	.20

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على ملحق (5/8) من تقرير: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ضمان، 2024، الصفحات 23-24)

2.4. الهيكل السلي للتجارة البينية في ظل اتفاقية بافتا

كما أشرنا سابقا يتميز قطاع الصادرات البينية العربية بالتركيز وعدم التنوع في الصادرات، على اعتبار قطاع الطاقة يأخذ حصة الأسد من الصادرات العربية، والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل 4: الهيكل السلي للتجارة البينية بين الدول المشكلة لاتفاقية بافتا 2022 قيمة (%)



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الملحق (8 / 8) من (Arab Monetary Fund (AMF), 2023, p. 14).

✓ **الصادرات البينية:** تختلف الصادرات البينية باختلاف الميزة التنافسية لدولة العربية، فبلدان المصدرة للطاقة تتمركز الصادرات في المعادن والنفط والغاز، والبلدان الأخرى تتمركز صادراتها في السلع الفلاحية والصناعة، وعموما الصادرات البينية العربية عبارة عن معادن ومواد طاقوية بنسبة 62.7% تليها السلع المصنعة بنسبة 28.8%، وهي عبارة عن مواد كيمياوية 10.9% و سلع وسيطية 4.1% واليات نقل 6.8%، والمجال المنتجات الفلاحية بنسبة 7.2%.

✓ **الواردات البينية:** تتمركز الواردات البينية حول السلع الصناعية بنسبة 60.2% تشمل المواد الكيماوية 12.8%، سلع نصف مصنعة 18.6% واليات والنقل 22% ومواد صناعية اخري بنسبة 6.8%، وما هو ملاحظ هو تطور القطاع الفلاحي حيث حقق نسبة استيراد بينية 20.1% سنة 2022.

✓ **التجارة في الخدمات البينية:** انخفض صافي العجز في الميزان التجاري العام في الخدمات للدول العربية في عام 2022. بسبب رفع القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وارتفعت قيمة مدفوعات الخدمات للدول العربية مجتمعة بنسبة 18.9 %، ومحصلة هذا الارتفاع إلى ارتفاع المدفوعات (السياحة)، النقل، ومدفوعات الخدمات الأخرى للدول العربية، ومصدرها دول الخليج، ليبيا، الجزائر ولبنان، وشهدت عائدات الخدمات للدول العربية مجتمعة ارتفاعا ملحوظا في عام 2022، إذ ارتفعت بنحو 36.3 %، ويمكن أن يعزى هذا

التحسن الكبير إلى زيادة إيرادات (السياحة) خصوصا بالنسبة إلى الأردن، مصر وتونس، ونظرا للتغيرات المذكورة في جانبي المدفوعات والمقبوضات الخدمية، فقد انخفض العجز في الميزان الخدمي للدول العربية (Arab Monetary Fund (AMF), 2023, p. 14).
✓ التحديات المرتبطة بالتعريفات غير جمركية المفروضة من الدول العربية: على الرغم من أن اتفاقية بافتا نصت على إعفاء من التعريفات والرسوم الجمركية، إلا أن التدابير غير جمركية لا تزال مطبقة بشكل كبير والتي من شأنها زيادة تكلفة التجارة البينية وإعاقة انسيابها، مما يشكل تحديا كبيرا أمام زيادة حجم التجارة البينية ويمثل أيضا تحديا يعيق اتفاقية التجارة والاستثمار للدول العربية، كما يظهر في الجدول.

الجدول 3: نسبة تغطية التدابير غير جمركية في بعض الدول العربية لبعض السلع لسنة 2022

الدولة	% التجارة مغطاة بالتدبير غير جمركية	اهم التدبير	السلع التي تخضع لهذه التدابير
الامارات	73 %	إجراءات الرقابة على الواردات واصدار التراخيص	الحيوانات الحية، المنتجات الغذائية،
البحرين	58.6 %	إجراءات الفحص الفني وتراخيص التصدير	الحيوانات الحية، المنتجات الغذائية، الخضروات
تونس	70.6 %	تراخيص التصدير، إجراءات وضع العلامات	الحيوانات الحية، الخضروات، الأحذية
الجزائر	53 %	متطلبات للتغليف، والجودة وحسن الاداء	الملابس، المنسوجات، الحيوانات الحية
السعودية	75 %	متطلبات الفحوصات الفنية	الملابس والمنسوجات، الخضروات، الحيوانات
عمان	55 %	تراخيص التصدير، والجودة وحسن الاداء	الخضروات، المنتجات الغذائية، المنسوجات
قطر	68 %	اصدار التراخيص لأسباب فنية، إجراءات الفحص	الخضراوات، المنتجات الغذائية، النقل
الكويت	41 %	تراخيص الاستيراد، الجودة، إجراءات فنية	المنتجات الغذائية والحيوانات الحية، الخضروات
المغرب	57 %	اصدار الشهادات، متطلبات الاختبارات	الخضروات، محاصيل زراعية، الحيوانات الحية

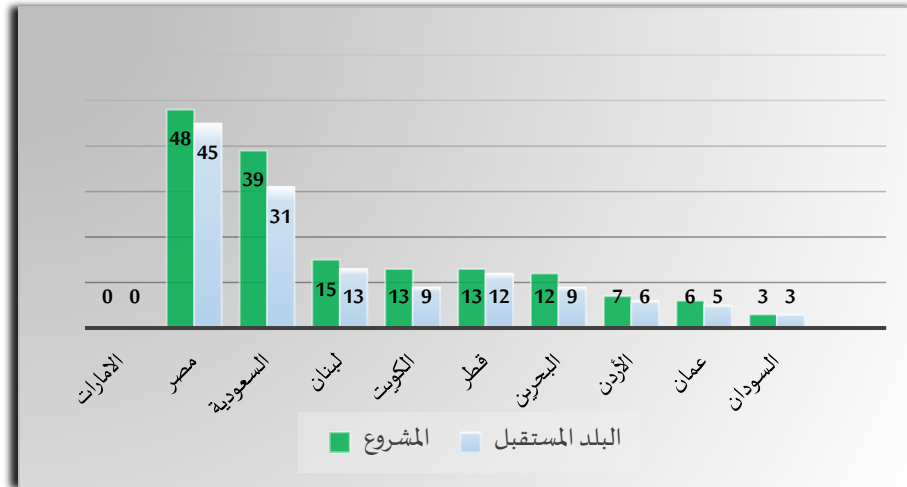
المصدر: (صندوق النقد العربي، ماي 2022، صفحة 20)

يتضح من الجدول أن نسبة التغطية التجارية بالتدابير غير جمركية في الدول العربية عالية جدا تصل في متوسطها 50 %، وغالبيتها تطبق على السلع الاستراتيجية المتداولة يوميا بين المواطنين، فهذه التدابير من جهة مهمة لحماية الصحة العامة لكن في المقابل تشكل تحديا أمام انسياب التجارة العربية البنية في منطقة قافتا، فمثلا العربية السعودية تصل النسبة المطبقة إلى 75 % وهي مبالغ فيها وتحد من تدفق التجاري بينها وبين الدول العربية، كذلك الامارات، تونس وقطر 73 %، 70.6 %، 68 % على التوالي. لهذا على الدول العربية تخفيض هذه النسب وإيجاد حل وسط جمع بين حماية الصحة العامة و تسهيل تدفق التجارة للمنطقة قافتا .

3.4. واقع الاستثمارات البينية في منطقة التجارة الحرة العربية

انطلاقاً من فكرة ان الاستثمار الإنتاجي، خصوصاً الاستثمار الأجنبي في الصناعات التصديرية، عامل أساسي ومهم جداً في توفير قاعدة إنتاجية وتطويرها ونموها وبالتالي زيادة تنوع المنتجات، مما يؤدي بالضرورة الى زيادة تنوع الصادرات وتعزيزها (ميمش ، 2018، الصفحات 313-339)، ويمكن تقييم الاستثمارات البينية العربية لسنة 2023 وفق 3 مؤشرات هي: عدد المشاريع، عدد الشركات والتكلفة الاستثمارية، حيث عرف عدد المشاريع البينية ارتفاعاً بنسبة 19.6%، من 255 الى 305 مشروع استثماري بيني ويمثل 15.2% من مجمل الاستثمارات الأجنبية الاجمالية وهي نسبة ضئيلة مقارنة بحجم ومقدرات الدول العربية، اما عدد الشركات المستثمرة ارتفع بنسبة 21% لسنة 2023 مقارنة بسنة 2022 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، صفحة 74)، بينما عرفت التكلفة الاستثمارية ارتفاعاً هائلاً قدر 37% لسنة 2023

✓ توزيع قطاع الاستثمار البيني في اتفاقية بافتا: وفق المؤشرات 3 تتوزع الاستثمارات البينية كما يلي
الشكل 5: توزيع الاستثمارات البينية على البلدان العربية لسنة 2023



المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ضمان، 2024، صفحة 75)

من خلال الشكل يظهر تصدر قطاع الخدمات الاعمال والتكنولوجيا في عدد المشاريع 98 و 42 على التوالي، ونفس الصدارة في عدد الشركات، تليها خدمات المالية والنقل بنسب متقاربة والباقي موزع على قطاع العقارات والتصنيع والسياحة والنقل.
✓ اهم المشاريع العربية البينية: بناء على مؤشر التكلفة (القيمة)، تصدر موريتانيا قائمة الدول الأكثر استقطاباً في الاستثمار البيني العربي وترتيب المشاريع يظهر كما يلي:

الجدول 4: اهم المشاريع العربية البينية حسب مؤشر القيمة لسنة 2023

البلد المصدر	المشروع	البلد المستقبل	التكلفة
الامارات	بناء مصنع الهيدروجين الأخضر لإنتاج الطاقة موجهة للتصدير للأسواق الافريقية والمانيا	موريتانيا	مليار دولار 34
قطر	بناء وتطوير منشآت عقارية وسياحية وفندقية	العراق	07مليار دولار

الاتفاقيات التجارية والاستثمار التفضيلية (PTIAs) ودورها في تعزيز الصادرات البينية-دراسة تحليلية لمنطقة التجارة العربية الحرة PAFTA-
وكال الدراجي / رشاش عباسية

السعودية	انتاج الهدوجين الأخضر والامونيا موجه للتصدير الى الأسواق الأوروبية والأفريقية	مصر	04 مليار دولار
قطر	انشاء 3 اقطاب استثمارية تضم مزرعة لإنتاج الحبوب والاعلاف، مزرعة لتربية الابقار وانتاج اللحوم والحليب ومزرعة الإنتاج الحليب المجفف	الجزائر	3.5 مليار دولار
قطر	بناء محطتين لإنتاج الطاقة	العراق	2.5 مليار دولار
الامارات	مشروع الاتصالات وتطوير مجمع البيانات	مصر	2.1 مليار دولار

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ضمان، 2024، صفحة 77)
نلاحظ من الجدول، باستثناء المشروع القطري الجزائري باقي المشاريع تركزت في الطاقة والطاقة المتجددة والخدمات، لهذا على الدول العربية تنويع الاستثمارات على قطاعات اخرى استراتيجية مثل الفلاحة، الصناعة، والسياحة (آيات صلاح ، 2024، الصفحات 82-109)، بالنسبة للدول تعتبر دول الخليج كمصدرة للاستثمارات البينية العربية، ودول العربية متوسطة الدخل مثل الجزائر ومصر كمستوردة للاستثمارات البينية العربية

5. تحليل النتائج وفق الفرضيات:

✓ **الفرضية الاولى:** اتفاقيات التفضيلية للتجارة والاستثمار توفر بيئة جذابة للتجارة والاستثمار الأجنبي، من خلال المزايا التفضيلية والضمانات الممنوحة للأعضاء الاتفاقية مقابل الطرف الثالث.

بناء على هذه الفرضية، وبعد النظر في الدراسات النظرية، خصوصا في عمل جاكوب فينر Jacob Viner سنة 1950، ونموذج جيمس ميد James Meade 1955 و بعدهما Richard Lipsey 1960 او ما يسمونهم أصحاب النظرية التقليدية للاتحادات الجمركية(خلق وتحويل التجارة)، ثم جاءت موجة التحليل الديناميكي لإثار الاتفاقيات التفضيلية مثل Bhagwati and Panagariya 1996 و Winters 1998 ، والتي ركزت على تمايز المنتجات، التجارة والاستثمار البيني والمنافسة والاقتصاديات السلمية، كل هؤلاء توصلوا ان الاتفاقيات التجارية والاستثمارية التفضيلية تلعب دور جد فعال في تعزيز التبادل التجاري البيني وزيادة الصادرات بين الدول الأعضاء في الاتفاقية، وهو ما يتوافق مع الفرضية الاولى للدراسة؛

✓ **الفرضية الثانية:** تساهم اتفاقيات التجارة التفضيلية بشكل إيجابي في زيادة الإنتاج وتنوعه، ومن ثَمَّ تعزيز الصادرات البينية بين دول العربية.

بناء على هذه الفرضية، وبعد تحليل الأداء التجاري والاستثماري البيني في ظل منطقة التجارة الحرة العربية للفترة 2018-2022 وسنة 2023 حسب المعطيات المتوفرة، توصلنا الى نتيجة مفادها، انه بالرغم دخول المنطقة في مرحلة الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية سنة 2005 والتطور المستمر للتجارة والتصدير البيني العربي، لا تزال التجارة العربية البينية ضعيفة، وهذا لعدة أسباب أهمها التحديات المرتبطة بالتعريفات غير جمركية المفروضة من الدول العربية والتي تعيق انسياب التجارة والاستثمار البيني، ورغم هذه التحديات حققت التجارة والاستثمار البيني معدلات زيادة إيجابية في السنوات الأخيرة داخل منطقة بافتا، وهو ما يتوافق مع الفرضية الثانية للدراسة.

6. الخاتمة

تناولت هذه الورقة اتفاقيات التجارة والاستثمار التفضيلية العربية (PTIAs) ودورها في تعزيز الصادرات البينية، في ظل اتفاقية التجارة التفضيلية العربية، فمن خلال المحور الأول والدراسة الأدبية للاتفاقيات التجارية والاستثمار أظهرت كل الأبحاث الدور الفعال والإيجابي لهذه الاتفاقيات في تعزيز التجارة والصادرات بصفة خاصة، طبعاً إذا توفرت كل الشروط الموضوعية لها مثل أن تكون الاتفاقية واسعة النطاق وعميقة وشاملة من حيث المواضيع التي تناولتها، فلا يمكن انتظار نتائج باتفاقية سطحية ومحدودة، باقي الدراسة ركزت على تحليل التجارة والاستثمار البيني داخل منطقة التجارة الحرة العربية، وأظهرت النتائج أن التجارة والاستثمار البيني في تطور وزيادة مستمرة باستثناء سنة 2020 بسبب الازمة الصحية العالمية وظروف الإغلاق، رغم بعض التحفظات على عمق ونطاق الاتفاقية. فالاتفاقية دخلت حيز التنفيذ 1998، والاعفاء التام سنة 2005 بالنسبة للسلع فقط ولم تتناول مواضيع أخرى مثل الخدمات والاستثمار وحل النزاعات والمنافسة، فالاتفاقية الخدمات تم التوصل بشأنها إلا سنة 2019 والاستثمار سنة 2013، دون توسيعها لتشمل الحقوق الفكرية وإجراءات ما وراء الحدود، ضف إلى ذلك التحديات المرتبطة بالتعريف غير جمركية في الدول العربية عالية جداً تصل في متوسطها 50 %، و عدة قوائم سلبية على السلع العربية الممنوعة من التداول الحر، فمثلاً طبقت الجزائر القائمة السلبية الجديدة للسلع المحلية 1260 على سلعة، كل هذه التحديات أثرت سلباً على أداء الاتفاقية فلم تتعد في أحسن التجارة البينية في أحسن أحوالها 13% وفق آخر تقارير المؤسسات العربية.

ولهذا على الدول العربية توحيد الرؤى بخصوص تطوير المنطقة التجارة العربية الحرة من خلال إزالة العوائق غير التعريفية، التنويع الإنتاجي، تقليل من تكاليف التجارة، زيادة من تنافسية المنطقة أمام المناطق التجارية الحرة العالمية، وتسريع في إجراءات السوق العربية المشتركة، والوصول إلى تحديد قواعد المنشأ التفصيلية انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها يكمن اقتراح التوصيات ما يلي:

- ✓ بذل المزيد من المجهودات من أجل استكمال مسار التكامل العربي إلى سوق عربية موحدة ووحدة نقدية؛
- ✓ إيجاد صيغة توافقية وشفافة لتوحيد التدابير غير جمركية التي تعيق انسياب التجارة، مع قواعد المنشأ التفصيلية
- ✓ العمل على تنويع الإنتاج والصادرات من شأنه أن يرفع معدلات التبادل البينية داخل المنطقة.

7. قائمة المراجع

1. Kenen, P. (1997). International trade and finance: New frontiers for research. Cambridge University Press, 57.
2. Alschner, W., Seiermann, J., & Skougarevskiy, D. (2017). Text-as-Data Analysis of Preferential Trade Agreements: Mapping the PTA Landscape. (05), p. 03.
3. Arab Monetary Fund (AMF). (2023). The Joint Arab Economic Report 2023 (Overview & Statistical Annexes).
4. Hossain, A. (2012). K-economy in the SAARC integration: a comparative study among the member countries. Competitiveness Review: An International Business Journal, 22(01), 47.
5. Kalpana Tokas. (2018). New Age Preferential Trade Agreements (PTAs): Implications for Value Added Trade . p2.
6. Magnus Ari , Kokko Blomstrom. (197). Regional integration and foreign direct investment .Policy research working paper.06، صفحة (1750)،

7. Mevel-Bidaux, S. (2019).
8. Poulsen Skovgaard ، و N Lauge .(2010) . Bilateral investment treaties and preferential trade agreements: Is a BIT really better than a lot ?Investment Treaty News Quarterly.03 ، (01)01 ،
9. Schiff, M., & L. Alan , W. (2003). Regional integration and development. World Bank Publications.
10. Sulaman Hafeez Siddiqui ، و ، et al .(2014) .Impact of preferential trade agreements (PTAs) on firms 'degree of internationalization: Evidence from Pakistan .South Asian Journal of Global Business Research.58 ، (01)03 ،
11. Tobin, j., & Marc, B. (2010). A BIT is better than a lot: Bilateral investment treaties and preferential trade agreements . World politics, 62(01), 1-42.
12. World Trade Organization. (2024). Deep Trade Agreements: A Toolkit For Policy Makers And Practitioners,,. USA: WTO Database.
13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (جوان، 2024). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. الكويت.
14. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ضمان. (جانفي- مارس، 2024). نشرة الشهرية. (61)، الصفحات 23-24.
15. حمزة جليل، و عباسية رشاش . (2023). دراسة تقييمية للاتفاقية التفضيلية بين الجزائر وتونس وتأثيرها على تجارتها البينية للفترة بين 2004-2018). مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 9 (01)، 130-145.
16. دكرو ري آيات صلاح . (2024). أثر سياسات التنوع الاقتصادي على صياغة استراتيجيات وبرامج وطنية لريادة الأعمال في المملكة العربية. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، (01)07، 82-109.
17. سلمى مميش . (2018). واقع الاستثمارات البينية في الدول العربية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة، (01)03، 313-339.
18. شهرزاد لوكال أمال ، و غنية مجاني . (15، 04، 2017). المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر والأردن . مجلة العلوم التجارية، (4) (4)، 06.
19. صندوق النقد العربي. (2023). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. الكويت.
20. صندوق النقد العربي. (ماي 2022). التجارة العربية البينية: واقع و تحديات، و الافاق المستقبلية. الكويت.
21. كواز أحمد . (2010). إندماج اقتصادي إقليمي ام دولي: الحالة العربية . صفحة 15.